المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد

فإنَّ الكتابةَ عن حديث رسولِ الله ﷺ، هي كتابة عن هذا الدين، بعظمته وشموخه.

وإنَّ أهلَه وأصحابَه وأتباعَه هم الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية بإذن الله تعالى.

ولا بد من الإعلان قبل الدخول في بحثي هذا أنَّ فرقًا كبيرًا عندي بين مشتغل بصناعة علم الحديث، مقتصرًا عليه، يكشف عن صحيحه من سقيمه، ويتتبع رجاله، ويبين علله، ويدل على مواضعه، إلى غير ذلك من الدراسات لأسانيده ومتونه، رواية ودراية، وتخريجًا وجمعًا وتحقيقًا، وبين آخر، أضاف إلى ذلك اتباعه للسنة النبوية هديًا ودلاً وسمتًا، على المنهج الصحيح، حيث كان الجيل الأول، زمن النبوة والقرون المفضَّلة، يقفو أثرهم، ويغترف من بحار علومهم.

إنَّ أهل الحديث كما يقول ابن تيمية: "كلُّ مَنْ كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتِّباعه باطنًا وظاهرًا، وكذلك أهلُ القرآن، وأدنى خصلة في هؤلاء: محبَّةُ القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما، ففقهاء الحديث أخبرُ بالرسول من فقهاء غيرهم، وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفيَّة غيرهم، وأمراؤهم أحقُّ بالسِّياسة من غيرهم، وعامَّتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم"[1].

وهذا البحث يهدف في الأساس إلى التأريخ لكتابة الحديث، ويؤكد على تدوينه المبكر، وذلك في إشارات وإلماحات، بعد تمهيد في بيان منزلة أهل السنة، أصحاب الحديث، وشرف العلم الذي يحملونه، وبيان مكانته في الإسلام، باختصار وإجمال؛ لأوضح مدى عناية هذه الطائفة بحفظ السنة، والجهود التي بذلها السلف من أجل المحافظة عليها، ونقلها إلى من بعدهم، فأقول، والله الموفق:

تمهيد في: مكانة علم الحديث وشرفه، ومنزلة أهل السنّة، أصحاب الحديث:

إنَّ أهلَ الحديث وأصحابَه وأتباعَه هم الطَّائفةُ المنصورة بإذن الله، الظَّاهرون على الحقِّ، الَّذينَ لا يضرُّهم مَنْ خالفهم[2]، كما نصَّ على ذلك الأئمةُ: ابن المبارك

(181هـ)[3]، ويزيدُ بن هارون (206هـ)[4]، وابن المَديني (234هـ)[5]، وأحمدُ بنُ حنبل (241هـ)[6]، وأحمدُ بن سِنان الواسطي (256هـ)، والبخاريُّ (256هـ)[7].

فمن أجدر منهم بذلك، وهم الذين يتعاهدون السنة، ويذبون عن العلم، ولولاهم لم تجد عند المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج والمرجئة وأهل الرأي شيئًا من السنن.

ولقد افتتح الرامهرمزي كتابه المحدّث الفاصل، بقوله: "شرَّف الله الحديث، وفضَّل أهله، وأعلى منزلته وحكمه على كل نحلة، وقدمه على كل علم، ورفع من ذكر من حمله وعني به، فهم بيضة الدين، ومنار الحجة، وكيف لا يستوجبون الفضيلة، ولا يستحقون الرتبة الرفيعة، وهم الذين حفظوا على الأمة هذا الدين..."[8].

وصوّر الحاكم حالهم، في قوله: "لقد أحسن أحمدُ بن حنبل في تفسير هذا الخبر أنَّ الطَّائفةَ المنصورةَ التي يُرْفع الخُذْلانُ عنهم إلى قيام السَّاعةِ هم أصحابُ الحديث، ومن أحقُّ بهذا التأويل مِنْ قوم سلكوا محجَّةَ الصَّالحين، واتَّبعوا آثار السَّلفِ مِن الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله ﷺ، مِنْ قوم آثروا قطع المفاوز والقفار، على التَّنعم في الدِّمَنِ والأَوْطار، وتنعَّموا بالبُؤس في الأسفار، مع مُساكنة العِلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار، بوجود الكِسَر والأطمار،."[9].

وقال الخطيب البغدادي فيهم: "كل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته"[10].

وقدّم اللالكائي لكتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة بمقدّمة، قال فيها: "فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين، وكان أولاهم بهذا الاسم، وأحقهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم أصحاب الحديث؛ لاختصاصهم برسول الله ﷺ، واتباعهم لقوله، وطول ملازمتهم له، وتحملهم علمه، وحفظهم أنفاسه وأفعاله"[11].

وعنون ابن حِبَّان في أوَّل كتاب العلم من صحيحه، قال: "ذكر إثبات النصرة لأصحاب الحديث إلى قيام السَّاعة"، ثم روى بسنده حديثَ قُرَّةَ بنِ إيَاسٍ في ذلك، مرفوعًا، ونصه: "لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم خذلان من خذلهم حتى تقوم الساعة"[12].

والكلام المنقول في ذلك عن الأئمة قبل من ذُكِروا وبعدهم يَطول، وكيف لا يكونون كذلك، وهم فرسان هذا الدِّين، أصحاب الأسانيد، كما قال الإمام يَزيدُ بنُ زُرَيعٍ.

فهم الَّذين جمعوا حديث رسول الله ﷺ، وصنَّفوا المصنَّفات المتنوِّعة في علومه المتعددة، المتعلِّقة بمتونه وأسانيده، فكانت:

مَحَابِرُهُم زُهَرٌ تُضِيءُ كَأَنَّها   قَنَادِيلُ حَبْرٍ نَاسِكٍ وَسْطَ مَسْجِدِ

ولولا هذه العصابة لاندرس الإسلام، يعني أصحاب الحديث الَّذين يكتبون الآثار، كما نُقِلَ عن الإمام أَبِي دَاود الطَّيَالسِي.

وحينما سئل الإمام أحمد: إلى متى يكتب الرَّجل الحديث؟ قال: حتى يموت[13].

ولمَّا قال النَّبِيُّ ﷺ: "إنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً"[14]، ذَكَرَ أهلُ العِلْمِ أنَّ أسعدَ الناسِ بهذا الحديث همُ المحدِّثون.

فقال ابن حبان بعد إخراجه هذا الحديث في صحيحه: "في هذا الخبر دليل على أنَّ أولى الناس برسوله ﷺ في القيامة أصحاب الحديث، إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه ﷺ منهم"[15]. وقال أبو نعيم الأصبهاني: "وهذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها، لأنّه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر مما يعرف لهذه العصابة نسخًا وذكرًا"[16]. ولذلك قال الإمام الشافعي: "أهلُ الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم"، وكان يقول: "إذا رأيتُ صاحبَ حديثٍ فكأني رأيتُ أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ"[17]. والنصوص في ذلك كثيرة، أكتفي منها بما سبق، وأنتقل إلى التأريخ لكتابة حديث رسول الله ﷺ:

والحديث عن التَّدوينِ المُبَكِّرِ للسُّنَّةِ النَّبَويَّةِ المُطَهَّرةِ، جاء في مطالب ثلاثة:

الأول: يشتمل على تَدوينِ الحَدِيثِ فِي حَياةِ رَسُول الله ﷺ، ثم في عَهْدِ الصَّحَابَة رَضِيَ الله تعالى عنهم، ويَشْمَل صَحَائِفَهُم.

الثاني: يتبعه كِتَابَةِ الحَدِيث فِي جِيلِ التَّابِعين، وأَشْهَر مَن صَنَّفَ فِي الحَديثِ مِنْهُم.

الثالث: تَدْوينِ السُّنَّةِ فِي القَرْن الثَّاني الهِجْرِي، وأشْهَر المُصَنِّفينَ فيه.

ولا أُطيلُ فِي إثْباتِ أَمْرِهِ ﷺ بِكِتَابَةِ حَديثه، وأَنَّهُ كُتِبَ فِي حيَاتِهِ، كَما كَتَبَه كَثيرٌ مِن الصَّحَابَةِ رُضْوَان الله تَعَالى عَلَيهِم بَعْدَ وَفَاتِه. كما لا أتَوَسَّعُ في ذِكْرِ صَحَائِف الصَّحابَةِ والنُّسَخِ الحَديثيَّةِ، وقَد صُنِّفَت فِيها مُصَنَّفاتٌ مُسْتَقلَّةٌ، ويَكفِينَا التَّمْثيلُ بِبعْضِهَا. وكذا لا أُفَصِّلُ القَوْلَ فِي كِتَابَةِ مَنْ بَعدهُم مِن كِبارِ التَّابِعينَ لِلْحَديثِ، والتَّدوينِ الشَّامِلِ للسُّنَّة، وحَسْبُنَا إلمَاحَاتٌ تؤكد على حِفْظِ الله تعالى للسنة كما حَفِظَ القرآن.

فَقَدْ ثَبَتَ مِن النَّاحيةِ العَمَلِيَّةِ، ومِنْ حَيثُ الوَاقِعُ تَدوينُ جَانِبٍ مِنَ السُّنَّة فِي عَهْدِه ﷺ، وعَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ الله تَعَالى عَنْهُم، إلى أَنْ كَانَ مَطْلَعُ القَرْنِ الثَّانِي، فَكَانَ التَّدوينُ الشَّاملُ للسُّنَّة، والَّذِي يَعُودُ فِيه الفَضلُ إلى الخَليفَةِ عُمَرَ بن عَبدِ العَزيز.

فلقد كَتَبَ الحَافظُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ، في كِتَابه "تقييدِ العلمِ" مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، فَكَانَ خَيْرَ مَنْ أَرَّخَ لهذه القَضِيَّةِ، مُتَتَبِّعًا إيَّاهَا بالأسَانِيد، حَيْثُ عَقَد فِيه فَصلاً بِعنْوان "بَابُ ذِكْرِ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ أنَّهُ كَتَبَ العِلْمَ أوْ أَمَرَ بِكِتَابَتِه"، أَتْبَعَه بِعنْوَان "بَابُ ذِكْرِ الرِّوَايةِ عَنِ التَّابِعين ﷺ أَجْمَعِين فِي ذَلِكَ". ثُمَّ خَتَمَهُ بِقَوْلِه: "قَدْ أَوْرَدتُ مِنْ مَشْهُورِ الآثارِ، ومَحْفُوظِ الأحَادِيثِ والأخْبَارِ، عَنْ رَسُولِ رَبِّ العَالَمِينَ، وسَلَفِ الأُمَّةِ الصَّالِحِين، صَلَّى الله عَلَيه ورَضِيَ عَنْهُم أجْمَعين، فِي جَوازِ كَتْبِ العِلْمِ وتَدْوِينِه، وتَجْمِيل ذَلِك الفِعْل وتَحْسِينه..."[18].

وَصَار الكِتَابُ عُمْدَةً فِي هَذا البَاب عِنْدَ أَهلِ الفَنِّ[19].

وكَتَب كَذلِكَ الحَافِظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ، في كِتَابِه "جَامِعِ بَيانِ العِلمِ وفَضْلِه"[20].

ومِمَّن كَتَب قَبلَهُما في هَذِه المَسَائلِ والقَضَايَا القَاضِي الحَسَنُ بن عَبْدِ الرَّحْمن الرَّامَهُرْمُزي، في كِتَابِه "المُحَدِّث الفَاصِلِ بَين الرَّاوي والوَاعِي"[21]. وكتب غيرهم كثير.

وعِوَضًا عَمَّا سَبَقَ فقد كُتِبَتْ فِي ذَلك رَسَائِلُ عِلْمِيَّةٌ مُنْذُ عُقودٍ عِدَّة، ولا زَالَ البَاحِثُونَ يُعَاوِدُونَ الكِتَابةَ فِي هَذا الجَانِب.

فالدكْتور مُحَمَّد مُصْطَفَى الأَعْظَمي في كِتَابِه "دِرَاسَات في الحَديث النَّبَوي وتَاريخ تَدوينِه" جَمَعَ مَا وسِعَه جَمعُه، مِن نُسَخٍ وصُحفٍ وأَوْراقٍ مَكْتوبَةٍ وكُتُبٍ ومُكاتَبَاتٍ وإِمْلاءٍ، وذكَرَ كُلَّ ذَلِكَ مُتَتَبِّعًا بطُونَ الأسْفار، وأُمَّات الكُتُب، فأجَاد وأَفَاد.

فَفِي الفَصْلِ الأوْل مِن البَاب الرَّابِع، تَحْتَ عُنْوان "كِتَابَة الصَّحَابَة، والكِتَاباتِ عَنْهُم"، أَوْرَدَ اثنَين وخَمْسينَ صَحَابِيًا وصَحَابِيَّة، رتَّبَهُم عَلى حُرُوف الهِجَاء، مِمَّنْ كَتَبَ الحَديث، أو أمْلاهُ مِنْ كِتابِه، أوْ كُتِبَ عَنْه. وبِذلِك يَتَبَيَّن أنَّ السُّنَّةَ لَمْ تُنْقَل شِفَاهًا حَتى القَرْنِ الأوَّل فِيمَا عُرِفَ بالتَّدْوين الشَّامِلِ للسُّنَّة فِي خِلافَة عُمَر بنِ عَبدِ العَزيز (99- 101هـ).

وعَنْوَن فِي الفَصلِ الثَّاني "تابِعِيّو القَرْن الأوَّلِ وكِتَابَاتِهم والكِتَابَةِ عَنْهُم"، أوْرَدَ مِنْهُم ثَلاثَةً وخَمسِين تَابِعِيًّا وتَابِعيَّةً. وفي الفصل الثالث: "كِتَابَة صِغَار التَّابِعين والكِتَابَة عَنْهُم"، أوْرَدَ مِنْهُم تِسْعَةً وتِسْعِين مِمّنْ كَتَبَ أوْ كُتِبَ عَنْه. وفي الرابع: "كِتابَة بَعْض صِغَار التَّابِعين وأتْبَاع التَّابِعين"، أوْرَد فِيه مِائتَين واثْنَيْنِ وخَمسين مِمّنْ كَتَبَ أوْ كُتِبَ عَنْه.

فأَثْبَت الدُّكْتُور الأعظَمِي فِي كِتَابِه هَذا بِما لا يَدعُ مَجالاً للشَّك أنَّ التَّدوين وُجِدَ مُنْذُ زَمَنه ﷺ حَتى عَصر التَّصنيف فِي النِّصفِ الأول مِن القَرْنِ الثَّانِي[22].

والدُّكْتُور امْتِياز أحْمَد اسْتَطاعَ فِي كِتَابِه "دلائِل التَّوْثيق المُبَكِّر للسُّنَّة والحَدِيث" نَسْفَ نَظريَّة التَّدوين المُتَأخِّر للحَديث[23].

ومِمّن كَتَبَ في هذا المَوضوع: الشَّيخ مُحَمَّد مُحَمَّد أبو زَهو في كِتَابِه: "الحَديث والمُحَدثون أو عِنَاية الأمَّة الإسلاميَّة بالسُّنَّة النَّبَويَّة"[24]. والدُّكْتُور مُصطَفى السِّبَاعي في كِتَابِه: "السُّنَّة ومَكَانَتها في التَّشريع"[25]. والدكتور محمد عجَّاج الخَطيب في كِتَابِه: "السُّنَّة قَبْلَ التَّدْوين"[26]. والدكتور رفعَت فَوزي عَبد المُطَّلب فِي كِتَابه: "تَوْثيق السُّنَّة في القَرْنِ الثَّانِي الهِجْري، أُسُسه واتجَاهاتِه"[27]. وله أيضًا: "المَدْخَل إلى تَوثيق السُّنَّة"[28]. والدكتور مُحَمَّد لُقْمَان السَّلَفي في كِتَابِه: "اهْتِمَام المُحَدِّثين بِنَقدِ الحَديث سَنَدًا ومَتْنًا"، ودَحض مَزَاعِم المُستَشْرقين وأتْبَاعهم[29]. والدكْتور محمَّد حميد

الله الهِنْدي الحيْدر أبَادي في كِتَابه: "مَجْموعَة الوثَائِق السِّياسيّة لِلعَهد النَّبَوي والخِلافة الرَّاشِدة"[30]. وغيرهم كثير.

وممن كتب في صحائف الصحابة: بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه: "معرفة النُّسَخ والصُّحف الحديثيَّة"[31]. وأحمد عبد الرحمن الصُّويان في كتابه "صحائف الصحابة وتدوين السُّنَّة المشرَّفة"[32]. ومِمَّنْ كَتَبَ فِي مَكَانَةِ السُّنَّةِ وَحُجِّيَّتِهَا وتدوينها: الدُّكْتُور عبد الغني عبد الخالق في كِتَابِهِ "حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ"[33]. ومِمَّن كَتَبَ فِي الرَّدِّ عَلَى القُرآنِيين: الدُّكْتُور خَادِم حُسَيْن بَخْش فِي كِتَابِه "القُرآنيُّونَ وَشُبهَاتهم حَوْلَ السُّنَّةِ"[34]. وغَيْرهم كَثير.

المطلب الأول

تَدوينُ الحَدِيثِ فِي حَياةِ رَسُول الله ﷺ، ثم في عَهْدِ الصَّحَابَة رَضِيَ الله تعالى عنهم، ويَشْمَل صَحَائِفَهُم

لَقَد تَعَبَّدْنَا الله تَعَالى باتِّبَاعِ مَا جَاء بِه رَسُولُ الله ﷺ، فَقَالَ سُبْحَانَه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]. وقال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59].

فقوله سبحانه: "أَطِيعُوا اللَّهَ"، أي: اتبعوا كتابه، وقوله: "وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ"، أي: اتبعوا سنته[35]، وأعاد عز وجل الفعل "وَأَطِيعُوا" وإن جاء الأمر متصلاً بالطاعتين، اعتناء بشأنه ﷺ، وإعلامًا أنَّ له استقلالاً مطلقًا بالطاعة لم يثبت لأحد غيره، ومن ثم لم يعد في قوله: "وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ"، إيذانًا بأنهم لا استقلال لهم فيها ألبتة كاستقلاله، وإنما تتعين طاعتهم تبعًا له[36]. كَيْفَ لا!!، وقَد قَالَ الله ﷻ فِيه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: 3، 4]. فالسنة النبوية مصدر رئيس وأساسي مع القرآن الكريم للأحكام، ولا يمكن أنْ تفهم الشريعة إلا بالرجوع إليهما معًا، وأنَّ كلاً منهما وحي.

ولقد عنون الخطيب فصلاً من كتابه الكفاية، فقال: "باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله ﷺ من حيث وجوب العمل ولزوم التكليف"[37].

وإنَّ من إعجاز القرآن في الإشادة بمكانة السنة، قول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44]. فالآية بمنطوقها دلّت على أنَّ السُنَّة النبوية غاية من أجلها أُنْزِلَ القرآن. ولذا وجدنا مكحولاً الدمشقي، يقول: "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن"[38]. وبنحوه قال: الأوزاعي[39]. ويقول: يحيى بن أبي كثير: "السنة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاض على السنة"[40].

كماَ تُؤكدُ الأحَاديثُ الصَّحيحةُ عَلى وُجُوبِ طَاعَته، والتَّمسُّكِ بِسُنَّته، أَكْتَفي مِنْهَا بِحَديث الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ"[41]. فالكتاب أُنْزلَ من أجل أن يبينه هذا المِثْل، وهو سُنَّة النبيِّ ﷺ. وفِي رِوايَة: "أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ الله"[42].

قال الشافعي: "وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله، وإعلامهم أنه لازم لهم، وإن لم يجدوا نصَّ حكمٍ في كتاب الله"[43]. وقال الخطابي: "يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنها رسول الله ﷺ مما ليس له في القرآن ذكر، على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض، فإنهم تعلقوا بظاهر القرآن، وتركوا السنن التي قد ضُمِّنتْ بيان الكتاب، فتحيروا وضلوا"[44]. وبمثل ذلك قال: الآجُرِّي، وابن حزم، والبيهقي، وابن تيمية، والشاطبي[45].

وَكَمَا حَرَصَ الصَّحَابَةُ ﷺ عَلى الْتِزامِ حُدُود أَمْرِهِ وَنَهيِه، فَقَد حَرصوا عَلَى تَبْليغِ حَدِيثِه للنَّاسِ، مُتَمَثِّلين الأمْرَ النَّبَويِّ، كَمَا فِي الصَّحِيْحَيْن "فَلْيُبَلِّغ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ"[46]، فَمِنْهُم مَنْ سَمِعَ وحَفِظ، ومِنْهُم مَن كَتَبَ ودَوَّن، ومِنْهُم مَن جَمَعَ بينَهُمَا، فَنَقَلوه إلى مَنْ بَعْدَهُم كَمَا هُو، ولَمْ يَتَصَرَّفوا فِيه. ودَوَّنَها مَنْ بَعْدَهُم مِن صغار الصَّحَابَةِ وكبار التَّابِعين، ولا زَالَ المُسْلِمونَ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ يَجمَعونَ السُّنَّةَ، ويَتَفَننون فِي تَصنِيفها وتَبويبها إلى يَوْمِنَا هَذا.

وَيُمْكنُ تَقْسيمُ هَذه المَسْألةِ، وهِيَ كِتَابَةُ السُّنَّة وتَدْوينُها إلى مَراحِلَ:

<u>المَرْحَلة الأولى:</u> مَرْحَلَةُ النَّهيِّ عَن التَّدوين، ولا يَصِحُّ مِنَ الأحَاديث المَرْفُوعةِ فِي النَّهي عَن الكِتَابَةِ شَيءٌ، سوَى حَدِيثٍ أخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِه، وأحمدُ في مسنده، واللفظ له، وغيرُهما عَن أبِي سَعيدٍ الخُدْريِّ مَرْفُوعًا: "لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا إِلَّا الْقُرْآنَ، فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ"[47].

وهذه شبهة أثارها المُغْرضون، فزعموا أنَّ الحديث لم ينقل إلا بالرواية الشفهية.

ولا يُعَوّل على شبهتهم هذه ولا يُعْتَدُّ بها؛ لأنَّ هَذا النَّهْيَ كَانَ فِي أوَّلِ الأَمرِ، وبِداياتِ الدَّعْوَةِ الإسْلامِيَّة، وسُرْعَان مَا نُسِخَ، حَيْثُ ثَبَتَ تَدوينُ الصَّحَابَة للسُّنَّةِ في حَيَاتِه.

قال الخطابي جامعًا بين حديث أبي سعيد، وأحاديث الإذن بالكتابة: "يشبه أن يكون النهي متقدمًا، وآخر الأمرين الإباحة"[48]. وقال ابن الأثير: إنَّ الإذن في الكتابة ناسخ للمنع منه بإجماع الأمة على جوازه، ولا يجمعون إلا على أمر صحيح[49]. وقال ابن حجر: إنَّ النَّهي متقدم، والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس"[50]. وقال نحوًا منه: ابن قتيبة، والرامهرمزي، والخطيب، والسمعاني، والنووي، وابن تيمية، والسيوطي[51].

ثم كانت **<u>المَرْحَلَة الثَّانِيَة:</u>** وهي مَرْحَلَةُ الإذْنِ بالكِتَابَة، والذي كَانَ حَسَب الحَاجةِ، ولِمَنْ يُمَيِّزُ بَيْنَ القُرآنِ والحَديثِ، مَع أنَّ العَربَ لَم يَكُونوا بِحاجةٍ إلى الكِتابَةِ لِمَا اشْتَهَرُوا بِه من قوَّةِ الحافِظَةِ. فَأَذِنَ ﷺ الإذْنَ الخَاصَّ لِبَعَضِ الصَّحَابَةِ، فَكُتِبت الصُّحُفُ فِي عهده.

* <u>ومن أشْهر هذه الصُّحُف:</u>

(1) <u>صَحيفةٌ جَمَعَهَا عَبْدُ الله بنُ عَمْرو بن العَاص</u> رَضِيَ الله تَعَالى عَنْهُمَا (27ق هـ 63هـ)، وأسْماهَا الصَّادِقة[52]. رَوَى أبُو دَاودَ، وأَحْمَدُ، وغَيرُهمَا مِن حَدِيثِ عبدِ الله بنِ عَمْرو، قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَرَسُولُ الله ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنْ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ الله ﷺ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إلى فِيهِ، وَقَالَ: "اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إِلَّا حَقٌّ"[53]. وفِي صَحيح البُخَارِيِّ عَن أَبِي هُرَيرةَ، قَال: "مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَكُنْتُ لَا أَكْتُبُ"[54]. وقد أتيح لمجاهد بن جبر (104هـ) أن يرى الصحيفة عند ابن عمرو، قال مجاهد: رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة، فسألتُ عنها، فقال: هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه أحد[55].

وكانت هذه الصحيفة عزيزة جدًا على ابن عمرو، حتى قال: ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان: الصادقة، والوَهْط، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله ﷺ، وأما الوَهْط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها[56].

قال بكر أبو زيد: وأحاديثها منتشرة في كتب السنة، وبخاصة في مسند الإمام أحمد (158/2 – 226). وأورد عدة طرق لأحاديث الصحيفة[57].

(2) وكَانَت مَع عَليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ (23ق هـ – 40هـ) صَحِيفَةٌ فِي جِرابِ سَيْفِه، اشتَمَلَت عَلى جُمْلَةٍ مِن الأحْكامِ، منها: دِيَة القَتِيلِ، وإِعْتَاق العَبِيد، وألا يُقْتَل مُسْلِمٌ بِكافر، وحُدود حَرَم المَدِينَة، وزَكَاة الإبِل... وغيرها. ففي الصحيحين، واللفظُ لِلبُخَارِي عَن عَليٍّ ﷺ، قَال: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرؤُهُ إلاَّ كِتَابُ اللهِ، وَمَا فِي هذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: فَأَخْرَجَهَا، فَإذا فِيَها أَشْيَاءُ مِنَ الجَرَاحَاتِ، وأَسْنَانِ الإبِلِ. قَالَ: وَفِيهَا: المَدينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثاً، أَوْ آوَى مُحْدِثاً، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ يَومَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ. وَمَن وَالى قَوْمًا بِغَيرِ إِذْنِ مَوَاليهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعينَ؛ لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ يَومَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ. وذِمَّةُ المُسْلِمينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ يَومَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ[58]. وروى أبو دَاود، وأحمَد، واللفظ له، عَن عَليٍّ ﷺ، قَال: مَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ شَيْئًا خَاصَّةً دُونَ النَّاسِ، إِلَّا شَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، فَهُوَ فِي صَحِيفَةٍ فِي قِرَابِ سَيْفِي. قَالَ: فَلَمْ يَزَالُوا بِهِ حَتَّى أَخْرَجَ الصَّحِيفَةَ. قَالَ: فَإِذَا فِيهَا... إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي أُحَرِّمُ الْمَدِينَةَ، حَرَامٌ مَا بَيْنَ حَرَّتَيْهَا، لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمَنْ أَشَارَ بِهَا، وَلَا تُقْطَعُ مِنْهَا شَجَرَةٌ إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رَجُلٌ بَعِيرَهُ، وَلَا يُحْمَلُ فِيهَا السِّلَاحُ لِقِتَالٍ. قَالَ: وَإِذَا فِيهَا الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ[59].

والصَّحِيفةُ رَوَاهَا عَن عَليٍّ ﷺ جَمْعٌ مِنْ تَلامِذتِه، وروايَةُ عَامَّتِهم فِي مُسْنَد أَحْمَد (79/1– 152)[60]. ومما يدل على أنّ حديث عليٍّ ﷺ كان مكتوبًا أنَّ عبد الله بن أبي مُلَيْكة كتب إلى ابن عباس، وسأله أن يكتب له كتابًا، ويخفي عنه، فقال: ولد

ناصح، أنا أختار له الأمور اختيارًا وأخفي عنه، فدعا بقضاء عليّ، فجعل يكتب منه أشياء[61].

ويبدو أنَّ الحسن بن عليٍّ قد أخذ عن أبيه، فعن شُرَحْبيل بن سعد، قال: جمع الحسن بن عليٍّ بنيه وبني أخيه، فقال: "يا بني إنكم اليوم صغار قوم، أوشك أن تكونوا كبار قوم، فعليكم بالعلم، فمن لم يحفظ فليكتبه. وفي رواية بزيادة: وليضعه في بيته"[62].

(3) ولَمَّا اسْتَعْمَل النَّبيُّ ﷺ عَمْرَو بنَ حَزْمٍ الأنْصَاري الخَزْرَجِي رضي الله عنه (بعد 50هـ) عَلى اليَمَن، وأَرْسَله إلى نَجْران[63]، كَتَبَ لَه كِتَابًا اشْتَمل عَلى أحْكَامٍ في الزَّكَاةِ والفرائِضِ والسُّنَن وأحْكامِ الجِراح ومَقَادير الدِّيات، وغَيرها مِن الآدَاب الشَّرْعِيةِ، فَحَمَلَهُ مَعَه الصَّحَابيُّ الجَليلُ مُعَلِّمًا ودَاعِيَةً إلى الإسْلامِ. وثَبَتَ وُجُودُهُ عِنْدَ آلِ عَمْرو بن حَزْم، واشْتُهِر بَيْنَ أَهْلِ المَدينَةِ، وأَهلِ القَرْنَيْن الأوَّلِ والثَّانِي. وقَدْ أوْرَدَ نُصوصَ الكِتَابِ ورِوَايَاتِه كُتُبُ التَّاريخِ والسُّنَن، مِنْهَا: الطبري، وأبو دَاود، والنَّسائِي، والحَاكِم، وابنُ حِبَّان، والبَيهَقِي[64].

(4) الكتابة لأبي شاهٍ اليمني: والكِتابةُ تَتَوَاصل لحَديث رَسُولِ الله ﷺ، ويَزْدادُ عَدد مَنْ كَتَبَه مِن الصَّحَابة، وكَثيرٌ مِنْهُم كَانَت لَهُ صُحُفٌ خَاصَّة، لا سيَّما وقَدْ أَعْلَن ﷺ عَن الإذْن بِالكِتَابةِ حينَمَا قَال: اكْتُبوا لأبِي شَاه، حِين طَلَب مِنْ رسولِ الله ﷺ أنْ يَكْتُبوا لَه الخُطْبَة التي سَمِعَها مِنه عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ. فَفِي الصَّحيحَين عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ الله عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَّا الْإِذْخِرَ. فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ ﷺ: "اكْتُبُوا لأَبِى شَاهٍ".

قَالَ الْوَلِيدُ – يَعْنِي ابن مُسْلِم، تِلمِيذ الأوْزَاعِي: فَقُلْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ[65].

ويستفاد من قصة أبي شاهٍ أنَّ النبيَّ ﷺ أَذِنَ في كتابة الحديث عنه[66].

ومِن الصُّحُف الكَثيرةِ التي كُتبت في تِلكَ المَرْحلةِ:

(5) كِتَابُ سَعْد بن عُبَادَةَ الأنْصَارِي الخَزْرَجِي رضي الله عنه (15هـ):

فَقَد قَالَ ابْنٌ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: وَجْدنَا فِي كِتَاب سَعْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ[67]. ويَبْدو أنَّه كَانَت لَه كُتُب، رَوى مِنْهَا بَعْضُ أفْراد أُسْرَته، قَالَ ابنُ حِبَّان: "إسْمَاعيلُ بنُ عَمْرو بن شُرَحْبِيل بن سَعيد بن سَعْد بن عُبَادةَ الأنْصَاري الخَزْرَجِي، أخو سَعيد بن عَمْرو صَاحب الوِجَادات مِنْ كُتُبِ سَعْد بن عُبَادَةَ الأنْصَاري[68].

(6) وصحيفة جَابِر بنِ عَبْد الله بنِ عَمْرو بنِ حَرامٍ الأنْصَاري رضي الله عنه (16ق هـ 78هـ): وَكَانَ جَابِر يَكْتُب فِي أَلوَاح[69]. قال الذهبي: وَمِنْ مَكْتُوبَاتِه مَنْسَكٌ صَغيرٌ في الحَج، أخرجه مُسْلم[70]. وعقد له ابن كثير فصلاً من كتابه البداية والنهاية، قال فيه: وهو وحده منسك مستقل. ثم ساقه[71]. قلت: أخرج الإمامُ مُسْلم عن جابر رضي الله عنه في كِتابِ الحجِّ مِن صحيحِه أَكْثَر مِنْ ثَلاثينَ حَديثًا، أطوَلُهَا حَديث حَجَّة الوَدَاع[72]، وهو المراد بالمنسك الصغير[73]. وصَحيفَتُهُ مشْهورةٌ، كَتَبها عَنْهُ سُلَيْمَان بنُ قَيْسٍ اليَشْكُري، وحَفِظَها قَتادة. وعِبَارَة قَتَادة المشهورة: "لأنَا لِصَحِيفَةِ جَابرٍ أَحْفَظ مِنِّي لِسورةِ البَقَرة"[74]. وقيل: إنَّ مجاهدًا كان يحدّث منها[75]. وتنَاقَلت المُصنَّفَاتُ ذِكْرَهَا، وذِكْرَ مَن سَمِعَها أو دَوَّنَها[76].

(7) وصحيفة سَمُرةَ بن جُندُب بن هِلال الفزَاري رضي الله عنه (59هـ): وصَحيفَتُهُ كَذلِك مَشهُورَةٌ عِنْد المُحَدِّثين، وقَد جَمَعَت أحاديثَ كَثيرةً، ووَرَد ذِكْرها مِرارًا، وعُرِفت أيْضًا بِنُسخَةٍ ورِسَالةٍ وكِتَاب. وقَدْ وَرِثَها ابْنُه سُلَيْمَان ورَوَاهَا عنْهُ[77]، ورَوَاهَا عَنْهُ كَذلِك الحَسنُ البَصْري. قَالَ العَلائِيُّ: "قَدْ رَوى عَنْهُ – يَعني الحَسَن – نُسْخَةً كَبيرة، غَالبها فِي السُّنَن الأرْبَعة، وعِنْد عَليِّ بنِ المَديني أنَّ كُلَّهَا سَمَاع[78]، وكَذَا حَكَى التِّرْمِذيُّ عَن البُخَاريِّ[79]، وقَالَ يَحْيَى القَطَّان وآخَرُون: هيَ كِتَاب، وذَلِك لا يَقْتَضِي الانْقِطاع"[80]. ولا يَزَال جُزءٌ مِنْ هَذا الكِتَاب مَحْفُوظًا في المُعْجَم الكَبير للطبَراني[81]. ومسند البزار[82]. وكَتَبَ كَثيرٌ مِن الصَّحَابةِ غَيْرُهم السُّنَّةَ بَعْضُهم إلى بَعْض، وكَانُوا يَحثُّون أبْنَاءَهُم عَلى الكِتَابَة والتَّدوين.

(8) فَكَتَـبَ عَبْـدُ الله بـن أبـي أوْفَـى (86هـ) الحَـديث وأرْسَـلَه إلـى بَعْـض أصْحَابِه[83].

(9) وكَانَت لِمُحَمَّد بن مَسْلَمة الأنْصـاري (46هـ) صَحيفةٌ وُجِدت فِي غِمْد سَيفه[84].

(10) وكَـانَ لأبـي رَافِـع، مَـوْلَى رَسُـول الله ﷺ (36هـ) كِتَـابٌ احْتَـوى عَلـى أحَاديث خَاصَّـة بالصَّـلاةِ، وقَد سلَّمه إلـى أبِي بَكـر بـن عَبد الرَّحْمَن بـن الحَـارث بـن هِشام[85].

(11) وكَـانَ لِزَيـدِ بـنِ ثَابـتٍ كِتَـابٌ فِـي الفَرائِضِ، رَوَاهُ عَنْـه ابْنُـه خَارِجَـة[86]، وقَال جَعْفَر بنُ بُرْقَان: سَمِعتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: لَوْلا أَنَّ زَيدَ بنَ ثابتٍ كَتَبَ الفرائِضَ لرأيتُ أَنَّها ستذْهَبُ مِنَ النَّاسِ[87].

هؤلاء هم الصحابة الذين ورثوا كل ما صدر عن رسول الله ﷺ من أقوال وأفعـال وتقريـرات وصـفات، كتابـة وحفظًـا، فضـلاً عـن الكتـاب الـذي جـاءه مـن ربـه بواسطة جبريل عليه السلام. وجاء التابعون الذين أدركوا فضل الصحابة، فتبعوهم في هذا الفهم، واستمروا على ما كان في عصر الصحابة في تدوين حديث رسول الله ﷺ وحفظـه، بـل ازدادوا، وتجـاوزوا التقييـد إلـى التـدوين، وهـذا مـا سـأبينه باختصـار فـي المطلب الثاني.

المطلب الثاني

كِتَابَةُ الحَدِيثِ فِي جِيلِ التَّابِعين، وأَشْهَر مَن صَنَّفَ فِي الحَديث مِنْهُم

اتَّسَع تَدْوينُ الحَديثِ وتَوَاصَل جَمْعُهُ فِي عَصْرِ صِغَار الصَّحَابَة وَكِبَار التَّابِعين، تَبِعَهم أواسِطُ التَّابِعين، إلى أنْ كَانَ التَّصْنِيفُ في عَصرِ صِغَارِ التَّابِعِين ومَن بَعْدَهُم[88]. فكان لهم دور لا يقل أهمية في توثيق الحديث عن دور الصحابة، إن لم يزد عليهم، وكانوا همزة الوصل بين الصحابة في القرن الأول والمصنفين الأوائل في بداية القرن الثاني، حيث هيأ تدوينهم علم الصحابة المادة المكتوبة لمن تصدوا بعد ذلك لتصنيف المؤلفات الجامعة في الحديث. وتَخَلَّل ذَلِكَ مَا يُعْرَف بالتَّدْوين الشَّامِل أو الرَّسْمي للسُّنَّةِ بِأَمرٍ مِن الخَليفةِ عُمَرَ بنِ عَبْد العَزيز، عَلى رأسِ المِائة الثَّانية، وهذِه هي **<u>المَرْحَلةُ الثَّالثة</u>**.

فَضِمْن بَاب كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ، قَالَ الإمَامُ البُخَارِيُّ: وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ: انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ الله ﷺ فَاكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلْتُفْشُوا الْعِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا[89].

وعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنْ اكْتُبْ إِلَيَّ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَكَ مِنْ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَبِحَدِيثِ عَمْرَةَ – يَعْنِي بِنْت عَبْد الرَّحْمَن – فَإِنِّي قَدْ خَشِيتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَهُ[90]. وَفِي رِوَايَة أُخْرى: أَنَّ عُمَرَ بن عَبْد العَزِيز كَتَبَ إلى أَهْلِ المَدِينَةِ[91]. وَفِي أُخْرَى: أَنَّ عُمَرَ بن عَبْد العَزِيز كَتَبَ إلى الآفَاق[92].

وَكَان جَمْعًا دُونَ تَرْتِيبٍ، وكَان أَوَّل مَنْ بَادَر لِهذا الجَمْعِ، وحَمَل لِواءَهُ، وَاسْتَجَابَ لَهُ الإمَامُ ابْن شِهَابٍ الزُّهْرِي، وَمَعَهُ عُلمَاء الإسْلام. قَالَ الزُّهْرِي: أَمَرَنا عُمَرُ بن عَبد العَزيز بِجَمْعِ السُّنَن، فَكَتَبْنَاهَا دَفْتَرًا دَفْتَرًا، فَبَعثَ إلى كُلِّ أَرْضٍ لَهُ عَلَيْهَا سُلْطَانٌ دَفتَرًا[93]. وقَدْ بَقِيَتْ أَحَادِيثُ الزُّهْري فِي خَزَائِنِ الخُلَفَاء يَتَداوَلونَها[94]. ولَمْ يَنْقَطِعْ هذا التَّقْييدُ قَبْلَ التَّدْوين الرَّسْمِي وبَعْدَه إلى أنْ أُوْدِعَ فِي المُصَنَّفَات المُخْتَلِفة، وَتَتَالت جُهُودُ العُلَمَاء فِي تَصْنِيفِ السُّنَّةِ، ورَتَّبوا الأحَادِيثَ عَلى أبْوَابِ الفقْه، وجَمَعوها

فِـي كُتُـبٍ إلـى أنْ كَانَـت المَرحَلـةُ الرَّابِعـةُ فِـي القَـرْن الثَّـانِي الهِجْـري، فبَـدَأ ظُهـورُ المُصَنَّفات.

ولَـو رُحْنَـا نُسَـجِّلُ مَـنْ كَـانَ لَدَيْـه كِتَـابٌ أوْ صَـحيفَةٌ أو نُسْـخَةٌ دَوَّنَ فِيهَـا الأحادِيث عَن التَّابِعينَ لَوَجَدْنَا أَنْفُسَنا أمَامَ ثَروةٍ هَائِلَةٍ، وَيَكْفِي أنْ نُشيرَ إلى بَعْضِها، وَهي:

(1) مَغَازِي رَسُول الله ﷺ لِعرْوَةَ بنِ الزُّبَير بنِ العَوَّام، وهو من كبار التابعين (23–94هـ)، بِرِوايـة أَبـي الأَسْوَد مُحمَّد بـن عبـد الرَّحمن بـن نوفـل عنـه[95]. ويُعـد الكتاب مصدرًا للسيرة النبويـة، فهو أوّل كتاب دون في السيرة، قَدَّم لـه المحقق بمقدمة عن نشأة الكتابـة فـي السيرة، وأتبعـه بملاحـق، منهـا: كتابـات عـروة إلـى عبـد الملـك والوليد وغيرهما المتعلقة بالمغازي، وأسماء البدريين الذين لم يذكرهم عروة في مغازيه.

(2) الصحيفة الصحيحة، صَحيفَة هَمَّام بن مُنَبِّه بن كَامِل الصَّنْعَانِي (قبيل 40– 132هـ)، أحد أعلام التابعين، عَنْ شَيخِهِ أبِي هُرَيرةَ ﷺ، ونَقَلها تِلْميذُه مَعْمَر بنُ رَاشِد الصَّنْعانِي، وحَفِظَها عَبد الرزَّاق بن هَمَّام مُنْفَصلَة عَنْ مُصنَّفه الكَبير، ثُمَّ أخَذَها تِلْميـذاه: الإمـام أحْمَـد، ومحـدّث نيسـابور، أبـو الحَسـن أحْمَـد بـن يُوسـف السُّـلَمي النَّيْسَابُوري[96].

قال الذهبي في ترجمة همام: صاحب تلك الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبـي هريرة، وهـي نحو من مائـة وأربعين حديثًا[97]. وذكر ابن حجر أنَّ همامًا سمع من أبي هريرة نحوًا من أربعين ومائة حديث بإسناد واحد[98].

والصحيفة مشهورة عند أهل العلم، وقد دونت في حياة أبي هريرة[99]، فهي وثيقة تاريخية، وحجة قاطعة، ودليل ساطع على كتابة حديث رسول الله ﷺ وتدوينه في عصر مبكر، أي قبل أن يأمر عمر بن عبد العزيز رحمه الله بما عُرِفَ بالتدوين الرسمي.

وقد رواها الإمام أحمد في مسنده بسند واحد، وروى الشيخان وأصحاب السنن أحاديث كثيرة منها. ولم ترتب أحاديثها ترتيبًا موضوعيًا، إنَّما يجمعها جميعًا أنها من رواية همام عن أبي هريرة ﷺ [100].

(3) وصَحِيفة أبِي قِلابَة، عَبد الله بن زَيْد الجَرْمِي (104هـ أو بعدهَا)، كَتَبهَا عَن سَمُرَة بن جُنْدُب، وأنَس بنِ مَالك، وثابِتِ بنِ الضَّحاك، وَغَيْرهم، وأوصى بِها عِنْدَ مَوْته لأيوبَ السَّخْتِياني[101]. وكان قتادة حدّث من صحيفة أبي قلابة، ولم يسمع منه، كما قال يحيى بن معين[102].

(4) وصَحِيفة أو صحف سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ (46- 95هـ)، عن ابنِ عُمَر، وابنِ عبَّاس وغَيْرِهمَا[103].

(5) وَصُحُف مُجَاهِد بن جَبْرٍ المَكيّ (21- 102هـ)، قَالَ أبو يَحْيى الكُنَاسِي – وهُو القَتَّات الكُوفي: "كَانَ مُجَاهِدُ يَصْعَد بِي إلى غُرْفَتهِ، فَيُخْرِجَ إليَّ كُتُبَه فأنْسَخَ مِنْهَا"[104]. وصُحُف شَهر بن حَوْشَب، وعَبد الله بنِ بُرِيْدَة الأسْلَمي، وطَلْحَة بنِ نَافِع الوَاسِطِي، وعَطَاء بنِ أبِي رَبَاح، وأبي الزُّبَير، محمَّد بن مُسْلم بن تَدْرُس المَكِّي، وأيُّوب بنِ أبِي تَميمَة السَّخْتِياني، وهِشَام بنِ عُروَة بنِ الزُّبَير، وغَيرهم كَثير.

المطلب الثالث

تَدْوِينُ السُّنَّة فِي القَرْن الثَّاني الهِجْرِي، وأشْهَرُ المُصَنِّفينَ فيه

وكثرت التصانيف في القرن الثاني الهجري، عصر أتباع التابعين، فقَدْ وُجِد فِي كُلِّ بَلدةٍ مَنْ يَهْتَمُّ بِذلك، وكَان جَمْعُ الحَديثِ وتَصْنيفِه غالبًا عَلى الأبْوَاب، وهذه هي **المَرْحَلةِ الرَّابِعة**: ومِمَّنَ اشْتَهر بِوَضعِ المُصَنَّفَات في الحَديث فِي هذه المرحلة:

فِي مَكَّةَ المُشرَّفةِ: عَبد المَلِك بن عَبْدِ العَزِيز بن جُرَيج، القُرَشي، الأمَوي، المَكِّي (80–150هـ). قال ابن الأثير: وهو أول من صَنَّف في الإسلام في قول[105]. وقَالَ الذَّهَبِي فِي السِّيَر: "صَاحب التَّصانِيف"[106]. وقال الكَتّاني: له كتاب السنن[107].

وقال النديم: "ويحتوي على مِثْل مَا يَحْتوي عَلَيه كُتُب السُّنَن، مِثل: الطَّهارة، والصِّيام، والصَّلاة، والزَّكاة، وغير ذَلِك"[108].

وفِي المَدينَةِ المُنَوَّرة: مَالكُ بنُ أنَسٍ، الإمام، صاحب المذهب (93–179هـ)، له كتاب الموطأ[109]. توخَّى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ومن بعدهم.

ومُحمَّد بن إسْحَاق بن يَسَار المُطَّلِبي مَوْلاهُم، المَدَني (80– 151هـ) مع خلاف يسير في سنة وفاته، صَاحب السّيرة النَبَويَّة[110]، وأوَّل من دَوَّن العِلْم بالمَدِينة[111].

ومُحمَّد بنُ عَبد الرَّحْمَن بنِ المُغيرةِ بنِ أبِي ذِئب (80– 157هـ)، صَنَّفَ مُوَطَّأً أَكْبَر مِنْ مُوَطأ مَالك[112].

وفِي البَصْرةِ: الرَّبيع بنُ صُبَيْح السَّعْدي البَصْري (... –160هـ) [113].

وسَعيدُ بنُ أبِي عَرُوبَة (80 تقريبًا– 156هـ) [114]، له كتاب المناسك[115]، وكتاب النكاح[116]، وكتاب الطلاق[117].

وفِي اليَمَن: مَعْمَر بنُ راشِد اليَماني (95– 153هـ)، قال الرامهرمزي: أول من صنّف باليمن[118]، وقال الذهبي: حسن التصنيف[119]. وله من الكتب: الجامع، وفيه سنن[120]. وله كتاب المغازي[121].

وفِي الشَّام: عَبد الرَّحْمَن بن عَمْرٍو الأَوْزاعِي (88– 157هـ)[122].

وفِي الكُوفَة: سُفيان بنُ سَعيدٍ الثَّوْري (97– 161هـ)، مُصَنِّف كِتَاب الجَامِع الكَبير في الفِقْه والاخْتِلاف[123]. قَالَ أبو دَاود السِّجستاني فِي رسَالَته إلى أَهْلِ مَكَّة: "جَامع سُفْيان الثَّوْري أحْسَن مَا وَضَعَ النَّاسُ مِن الجَوَامِع[124]

وفِي خُرَاسَان: عَبْد الله بنُ المُبَارك المَرْوَزي (118– 181هـ). قال ابن سعد: وصنف كتبًا كثيرة في أبواب العلم وصنوفه[125]. وقال الذهبي: صنف التصانيف النافعة الكثيرة[126]. وقال أيضًا: دوّن العلم في الأبواب والفقه، وفي الغزو، والزهد والرقائق، وغير ذلك[127]. ومن مؤلفاته: الجهاد[128]، والزهد والرقائق[129]، والمسند[130]، وتفسير القرآن، والسنن في الفقه، والبر والصلة، وغيرها[131].

وفِي وَاسِط: هُشَيْم بنُ بَشير السُّلَمِي الواسِطي (104– 183هـ) [132].

وفِي الرَّي: جَرير بن عبد الحَميد الضَّبِّي الكُوفِي (110– 188هـ) [133].

وفِي مِصر: عبد الله بنُ وَهب بن مُسْلم القُرَشِي المِصري (125– 179هـ). له كتاب القدر، وما ورد في ذلك من الآثار[134]. وله كتاب الجامع في الحديث[135].

قال القاضي عياض: وألف تآليف كثيرة جليلة المقدار عظيمة المنفعة منها سماعه على مالك، ثلاثون كتاباً. موطأه الكبير، وجامعه الكبير، وكتاب الأهوال وبعضهم يضيفها إلى الجامع، وكتاب تفسير الموطأ، وكتاب البيعة، وكتاب لا هام ولا صفر، وكتاب المناسك، وكتاب المغازي، وكتاب الردة[136]. وغَيْرُهم كَثيرٌ مِن المُصَنِّفينَ مِنْ أَهلِ عَصْرِهم نَسَجوا عَلى منْوَالِهم، ولَمْ أَذْكُرْهُم خَشْيَة الإطَالَةِ.

وهَكَذا يَتَبَيَّنُ لَنَا ثُبُوتُ كِتَابَةِ السُّنَّة فِي حَيَاتِه ﷺ، والتي بَدَأَتْ مُفَرَّقَةً لَدى عَدَدٍ مِن الصَّحَابَة، مِمَّن يُجيدُ الكِتَابَة فِيهِم ﷺ فِي صَحَائفَ ونُسَخٍ عُرِفَت بِأَسْمَائِهم، وضِمْن ضَوَابِط.

وأَحْيَانًا بِطَلَبٍ مِن رَسُول الله ﷺ، سَوَاء كَانت فِي وَثَائِقَ داخِلِيَّةٍ أَوْ خَارِجِيَّة.

ثُمَّ تَطَوَّرت الكِتَابةُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ مَرَاحِلَ تَطَوُّرًا طَبيعِيًّا بِحَسَب حَالِ كُلِّ عَهدٍ وجِيل، كَمَا بَيَّنْتُهُ بِذِكْرِ نُبَذٍ يَسيرَةٍ مِنْ جُهُود تِلكَ الأَجْيَالِ المُتَعَاقِبةِ مِنْ سَلَفِنَا الصَّالح، وأَشَرْتُ إلى مَنْ فَصَّلَ القَوْلَ فِيه، إلى أَنْ كَانَت بَعْدَ ذَلِك المُصَنَّفاتُ المُبَوَّبةُ المُرَتَّبَةُ إمَّا عَلى الأبوابِ أو عَلى المَسَانِيدِ.

خاتمة البحث: وأختم بما بدأت به، بأنَّ أهل الحديث هم الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، فهم الذين حفظوا على الأمة هذا الدين، فنقلوا كل ما صدر عن رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً وتقريرًا وصفة، فكانوا بحق حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، ولولاهم لاندرس الإسلام. لقد كتب الصحابة ﷺ حديث رسول الله ﷺ في السطور، فكانت الصحف والنسخ الحديثية، وهذا عامل مهم من عوامل توثيقه، كما حفظوه في الصدور وأتقنوه، ونقلوه إلى التابعين، حيث توسعت الكتابة في عصرهم، ثم كان التدوين الشامل للسنة بأمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، وصارت مهيأة لمن صنفوا بعد ذلك مصنفاتهم في الحديث. كل ذلك يؤكد أنَّ الله ﷻ كما حفظ كتابه، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر 109] فقد حفظ السنة، بتسخير فرسان هذا الدين، أصحاب الحديث، من سلفنا الصالح، لكتابته وحفظه ونقله، حتى وصل إلينا واضحًا جليًّا.

وإن كان لي من توصية في ختام بحثي، فإني أدعو إلى مزيد اهتمام من المشتغلين بالحديث وعلومه، للتصدي لكل من شكك في حديث رسول الله ﷺ، أو أثار الشبهات من مستشرقين، ومتشيعة، ومن المغرضين أصحاب الأهواء ممن ينتسبون لأهل السنة، بإثبات زيف ادعاءاتهم، وتهاوي حججهم، وتهافت أدلتهم، والانتصار للسنة النبوية المشرفة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

1. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة: عبيد الله بن محمد العكبري "ابن بطة" (387هـ)، تحقيق رضا معطي، دار الراية، الرياض، ط2، 1415هـ.
2. الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (456هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ.
3. أدب الإملاء والاستملاء: عبد الكريم بن محمد السمعاني (562هـ)، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1401هـ.
4. أسانيد كتاب عمرو بن حزم، دراسة نقدية: عبد الله بن سعاف اللحياني، مجلة الأحمدية، دبي، العدد السابع، المحرم، 1422هـ.
5. الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986م.
6. إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر "ابن القيم" (751هـ)، تعليق: طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
7. الأم: محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1422هـ.
8. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير: أحمد محمد شاكر، تحقيق علي الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1417هـ.
9. البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (744هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1418هـ.
10. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: علي بن محمد الفاسي "ابن القطان" (628هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ.
11. التاريخ: يحيى بن معين (233هـ)، رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط1، 1399هـ.
12. تاريخ الإسلام: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1411هـ.
13. التاريخ الأوسط: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق محمد اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1418هـ.

14. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
15. تاريخ مدينة دمشق: علي بن الحسن بن هبة الله " ابن عساكر " (571هـ)، تحقيق عمر غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1419 هـ.
16. تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَرِي (276هـ)، تحقيق محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الإشراق، الدوحة، ط2، 1419هـ.
17. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911 هـ)، تحقيق طارق عوض الله، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1424هـ.
18. تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، دار إحياء التراث العربي.
19. ترتيب المدارك وتقريب المسالك: عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، بعناية محمد هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.
20. تغليق التعليق: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمّان، ط1، 1405هـ.
21. تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، دار المعرفة، بيروت 1388هـ.
22. التفسير الكبير "مفاتح الغيب": محمد بن عمر بن الحسين "الفخر الرازي" (606هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ.
23. تقييد العلم: أحمد بن علي "الخطيب البغدادي" (463هـ)، تحقيق سعد علي، دار الاستقامة، ط1، 1429هـ.
24. التمييز: مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ)، المطبوع مع كتاب منهج النقد عند المحدثين، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط3، 1410هـ.
25. تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تعليق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ .
26. الثقات: محمد بن حبان التميمي البُسْتي (354هـ)، بمراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1393هـ.

27. جامع الأصول في أحاديث الرسول: المبارك بن محمد الجزري "ابن الأثير" (606هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبات الحلواني والملاح ودار البيان 1392هـ.
28. جامع البيان: محمد بن جرير الطبري (310هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 1420هـ.
29. جامع بيان العلم وفضله: يوسف بن عبد البر القرطبي (463هـ)، بتحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط2، 1416هـ.
30. جامع التحصيل في أحكام المراسيل: خليل بن كيكلدي العلائي (761هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1407هـ.
31. الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي (671هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1405هـ.
32. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي "الخطيب البغدادي" (463هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.
33. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة: إسماعيل بن محمد الأصبهاني (535هـ)، تحقيق محمد المدخلي، دار الراية، الرياض، 1419هـ.
34. حلية الأولياء: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (430هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1409هـ.
35. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1413هـ.
36. دلائل النبوة: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان، بيروت، ط1، 1408هـ.
37. ذكر أخبار أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (430هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
38. رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه: بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط1، 1417هـ
39. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر الكتاني، ط4، 1406هـ.

40. الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
41. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود بن عبد الله الألوسي (1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ.
42. السنة: محمد بن نصر المروزي (294هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله البصيري، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1422هـ.
43. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (275هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر عيسى الحلبي.
44. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ)، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1.
45. سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م.
46. سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي (255هـ)، بعناية محمد أحمد دهمان، دار الكتب العلمية، بيروت.
47. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ.
48. سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1405هـ.
49. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: هبة الله بن الحسن اللالكائي (418هـ)، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1415هـ.
50. شرح النووي لصحيح مسلم: يحيى بن شرف النووي (676هـ)، المطبعة المصرية بالأزهر، ط1، 1347هـ.
51. شرف أصحاب الحديث: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق د. محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية.
52. الشريعة: محمد بن الحسين الآجري (360هـ)، تحقيق عبد الله الدَّمِيجِي، دار الوطن، الرياض
53. صحائف الصحابة وتدوين السنة المشرفة: أحمد عبد الرحمن الصُّويان، ط1، 1410هـ.

54. صحيح ابن حبان: محمد بن حبان البستي (354هـ)، ترتيب علي بن بلبان الفارسي (739هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ.
55. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، (256هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ.
56. صحيح ترغيب وترهيب المنذري: ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض،ط1، 1421هـ.
57. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1419هـ.
58. صحيفة علي بن أبي طالب: علي بن أبي طالب (40هـ)، الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، دار السلام، القاهرة وحلب وبيروت، ط1، 1406هـ.
59. الطبقات الكبير: محمد بن سعد الزهري (230هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1412هـ.
60. العلل الكبير: محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، ترتيب أبي طالب القاضي محمود بن علي (585هـ)، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، الأردن، ط1، 1406هـ.
61. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن محمد بن حنبل (241هـ)، رواية ابنه عبد الله، تحقيق طلعت قوج وإسماعيل اوغلو، المكتبة الإسلامية، تركيا، 1987م.
62. فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
63. الفقيه والمتفقه: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463 هـ)، تحقيق عادل العزازي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1417هـ.
64. فهرسة ابن خير الإشبيلي: محمد بن خير الإشبيلي (575هـ)، تحقيق محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.
65. الفهرست: محمد بن إسحاق النديم (438هـ)، بعناية إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1415هـ.
66. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1425هـ.

67. الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن:عمر بن حفص "ابن شاهين" (385هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله البصيري، دار الغرباء الأثرية، ط1، 1416هـ.
68. الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ط2.
69. المجروحين: محمد بن حبان التميمي البستي (354هـ)، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، 1412هـ.
70. مجموعة الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (728هـ)، بعناية عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء المنصورة، ط3، 1426هـ.
71. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (360هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط3، 1404هـ.
72. مسند البزار: أحمد بن عمرو البزار (292هـ)، تحقيق عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ.
73. المسند: الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ.
74. المسند: الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت.
75. مشاهير علماء الأمصار: محمد بن حبان البستي (354هـ)، تصحيح م فلايشهمر، مكتبة ابن الجوزي، الدمام
76. المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ)، تحقيق حبيب الله الأعظمي، ط1، 1392هـ، من منشورات المجلس العلمي.
77. المصنف: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (235هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط1، 1427هـ.
78. المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية: عاتق بن غيث البلادي، دار مكة، 1402هـ.
79. معالم السنن: حمْد بن محمد الخطابي (388هـ)، تحقيق محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت
80. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2.

81. معرفة علوم الحديث: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (405هـ)، تحقيق د. السيد معظم حسين، مكتبة المتنبي، القاهرة.

82. معرفة النسخ والصحف الحديثية: بكر عبد الله أبو زيد، دار الراية، الرياض، ط1، 1412هـ.

83. المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي (277هـ)، بعناية خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.

84. مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم: عروة بن الزبير بن العوام (94هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ط1، 1401هـ.

85. موارد البيهقي في السنن الكبرى: نجم خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1410هـ.

86. الموافقات: إبراهيم بن موسى الشاطبي(790هـ)، بعناية مشهور سلمان، دار ابن عفان، الخُبَر.

87. هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي(1339هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ.

هوامش البحث:

(1) مجموعة الفتاوى: ابن تيمية (60/4).

(2) جاءت هذه الألفاظ في حديث أخرجه الشَّيخان في صحيحيهما وأصحاب السُّنن، مرفوعًا عن عدد من الصَّحابة، بروايات متعددة، وبألفاظ متقاربة، أشهرها: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلا مَنْ نَاوَأَهُمْ (وفي رواية: خَالفَهُمْ) حَتَّى تَقُوم السَّاعَةُ (وفي لفظ: حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ) وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وقد ورد في بعض طرق الحديث: "يُقَاتِلُون عَلَى الْحَقّ.

منهم: **المغيرةُ بن شعبة:** في صحيح البخاري: كتاب الاعتصام، باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأي ولا تمثيل (7311)، وصحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق..." (171-1921/173).

وثوبانُ الهاشمي، مولى النَّبي ﷺ: في صحيح مسلم: (170، 1920/171)، وسنن أبي داود: كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها (4252)، وسنن الترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في الأئمة المُضِلّين (2229)، وسنن ابن ماجه: المقدمة، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ، رقم (10)، ومسند أحمد: (78/37، 88).

وقُرَّةُ بن إياس: في سنن ابن ماجه: رقم (6).

ومعاوية بن أبي سفيان: في صحيح مسلم: (174-1924/176)، ومسند أحمد: (94/28، 128).

وجابر بن عبد الله: في صحيح مسلم: (172-1923/174)، ومسند أحمد: (63/23، 335).

(3) شرف أصحاب الحديث: الخطيب البغدادي (ص26) رقم (47).

(4) الحجة في بيان المحجة: أبو القاسم الأصبهاني (247/1).

(5) سنن الترمذي (485/4، 504).

(6) رواه ابن حبان بسنده في كتابه المجروجين (89/1)، تحت عنوان: ذكر إثبات النصرة لهذه الطائفة إلى قيام الساعة.

(7) الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (247/1). وقد عنون لذلك، بقوله: "ذكر أهل الحديث، وأنهم الفرقة الظاهرة على الحق إلى أن تقوم الساعة".

(8) المحدث الفاصل: الرامهرمزي (ص159).

(9) معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري (ص3).

(10) شرف أصحاب الحديث: الخطيب (ص8) رقم (10).

(11) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: اللالكائي (23/1).

(12) صحيح ابن حبان (261/1).

(13) انظر: شرف أصحاب الحديث: الخطيب (ص68) رقم (144).

(14) أخرجه الترمذي، وحسنه، برقم (484)، وابن حبان في صحيحه، برقم (911). وخلص الألباني إلى القول في صحيح الترغيب والترهيب (294/2) رقم (1668): حسن لغيره.

(15) صحيح ابن حبان (192/3).

(16) شرف أصحاب الحديث: الخطيب (ص34) رقم (63).

(17) أوردها القاسمي في كتابه قواعد التحديث (ص66)، ولم أره في كتاب سبقه.
(18) تقييد العلم (ص149).
(19) ونَشَرَت الكتاب دارُ إحياء السنة، بتحقيق يوسف العش، ط1، 1949م، ط2، 1974م.
ونشرت دار الاستقامة بالقاهرة الكتاب، بتحقيق سعد عبد الغفار علي، الطبعة الأولى 1429هـ.
(20) نشرته دار ابن الجوزي، بتحقيق أبي الأشبال الزهيري.
ونشرته مؤسسة الريان، ودار ابن حزم، بتحقيق فواز زمرلي، الطبعة الأولى 1424هـ.
(21) بتحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة 1404هـ.
(22) والكتاب نَشَرَهُ المكتب الإسلامي، سنة 1413هـ، وأصله باللغة الإنجليزية، قدمه الباحث إلى جامعة كمبردج في بريطانيا لنيل درجة الدكتوراه سنة 1966م، ونال بنسخته العربية في مجلدين جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية سنة 1400هـ.
(23) والكتاب نقله إلى العربية عبد المعطي قلعجي، من منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، وتوزيع دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى 1410هـ. وأصل الكتاب باللغة الإنجليزية، قَدَّمَهُ إلى جامعة أدنبره باسكتلندا لِنَيْلِ درجة الدكتوراه في الفلسفة سنة 1974م.
(24) دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ.
(25) المَكتب الإسْلامي، الطبعة الثانية 1398هـ.
(26) دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة 1401هـ.
(27) مَكتبة الخَانْجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1400هـ.
(28) مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1398هـ.
(29) الرياض، الطبعة الأولى 1408هـ. ولم يذكر دار النشر.
(30) دار الإرْشَاد، بيروت، الطبعة الثالثة 1389هـ.
(31) دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى 1412هـ.
(32) الطبعة الأولى 1410هـ.
(33) دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى 1407هـ، والثانية 1413هـ، والثالثة 1418هـ.
(34) مكتبة الصِّدِّيق بالطَّائِفِ، الطَّبعَة الأولى 1409هـ.
(35) انظر: جامع البيان: الطبري (149/4)، والفقيه والمتفقه: الخطيب (ص90، 100، 103)، وجامع بيان العلم: ابن عبد البر (767/1)، والتفسير الكبير: الفخر الرازي (115/10)، والجامع لأحكام القرآن: القرطبي (259/5)، وتفسير القرآن: ابن كثير (518/1).
(36) انظر: إعلام الموقعين: ابن القيم (48/1)، وروح المعاني: الألوسي (65/5).
(37) الكفاية: الخطيب (ص39).
(38) أخرجه: ابن نصر في السنة (ص108)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (ص105)، والخطيب في الكفاية (ص47)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (1194/2)، وإسناده صحيح.
(39) انظر: جامع بيان العلم و فضله: ابن عبد البر (1194/2).

(40) أخرجه: الدارمي (ص145) باب السنة قاضية على الكتاب، وابن نصر في السنة (108)، وابن بطة في الإبانة (253/1)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (1194/2)، وإسناده صحيح.

(41) إسناده صحيح، أخرجه أحمد في مسنده (131/4). عَن يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَرِيزٌ – يَعْنِي ابن عُثْمَان الرَّحبِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ الْجُرَشِيِّ، عَنِ الْمِقْدَامِ به.

وأَخْرَجه غَيْره. انظر: هامش مسند أحمد (410/28) للشيخ شعيب الأرناؤوط.

(42) إسناده صحيح، أخرجه أحمد في مسنده (132/4). عَن ابن مَهدِي وَزَيْدِ بْنِ حُبَابٍ، عن مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ جَابِرٍ، عن الْمِقْدَامَ.

(43) الرسالة: الشافعي (ص404).

(44) معالم السنن: الخطابي (8/7).

(45) انظر: الشريعة: الآجري (410/1)، والإحكام: ابن حزم (82/2)، ودلائل النبوة: البيهقي (549/6)، ومجموعة الفتاوى: ابن تيمية (48/19)، والموافقات: الشاطبي (309/4).

(46) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب حَجَّة الوَداع (4406)، وصحيح مسلم: كتاب القَسَامَة، باب تغليظ تَحريم الدِّماء والأموال (1679/29).

(47) صحيح مسلم: كتاب الزهد، باب التَّثَبُّت في الحديث (3004/72)، ومسند أحمد (12،56/3)

قال الحَافِظُ ابنُ حَجَر فِي فَتح البَارِي (208/1): "ومِنْهُم مَنْ أَعَلَّ حَدِيث أبَي سَعِيدٍ، وقالَ: الصَّوابُ وَقْفُه عَلى أبي سَعيدٍ، قَالَهُ البُخَارِيُّ وغَيْرُه".

قُلْتُ: مِنْهُم الحَافِظُ الخَطِيب كَما في تَقْييدِ العِلْم (ص21). وَقد تَوسَّع كَثيرٌ مِنْ أَصْحاب الرَّسائلِ العِلْمِيَّة السَّابِقِ ذِكْرُها في مُنَاقَشةِ الرِّوَايَاتِ المُتَعَلِّقةِ بالنَّهْيِ أو الإذْنِ في كِتَابَة الحَديثِ وتَدْوينه.

(48) معالم السنن: الخطابي (184/4).

(49) جامع الأصول: ابن الأثير (33/8).

(50) فتح الباري: ابن حجر (258/1).

(51) انظر: تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة (ص411)، والمحدث الفاصل: الرامهرمزي (ص381)، وتقييد العلم: الخطيب (ص28)، وأدب الإملاء: السمعاني (ص146)، وشرح النووي لصحيح مسلم (130/18)، والفتاوى: ابن تيمية (177/20)، وتدريب الراوي: السيوطي (7/2).

(52) سنن الدارمي، باب من رخَّصَ في كِتابة العِلم (127/1)، والطبقات الكبير: ابن سعد (321/2)، والمُحدّث الفاصِل: الرامَهُرمزي (ص366)، وتقييد العلم: الخطيب (ص103)، وجامع بيان العلم: ابن عبد البر (307/1).

(53) إسناده صحيح، سنن أبي داود: كتاب العلم، باب في كتاب العلم، (3646)، ومسند أحمد (162/2)، وسنن الدَّارِمِي (ص125) باب من رخَّص في كتابة العلم، وتقييد العِلم (ص103)، وغَيْرهم، مِن طريق يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّان، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ الْأَخْنَسِ، عَن الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الله بن أَبِي مُغَيْث، عَنْ يُوسُف بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو.

(54) صحيح البُخَاري: كتاب العلم، باب كِتَابَة العِلْم، (113). من طرِيق سفيان بنِ عيينة، عن عمرو بن دينار، عن وَهب بن مُنَبِّه، عن أخيه همَّام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة.

(55) الطبقات الكبير: ابن سعد (322/2). وانظر: تقييد العلم: الخطيب (ص103).

(56) سنن الدارمي (ص127)، والمحدث الفاصل: الرامهرمزي (ص366). وراجع ما كَتَبَه حَوْل هذه الصَّحيفة: بكر أبو زيد في معرفة النُّسخ (ص178، رقم 136)، وجاء فيه: والوهط لا يزال باسمه إلى اليوم، ومن عينه سُقيا الطائف حتى هذه الساعة من عام 1411هـ.

وراجع أيضًا أحمد الصُّويَان في صحائِف الصَّحَابَة (ص65). والكُتُب الأُخْرى السَّابق ذِكْرها.

(57) معرفة النسخ: بكر أبو زيد (ص187).

(58) صحيح البخاري: كتاب الفرائض، باب إثم مَن تَبَرأ مِنْ مَواليه (6755)، وانظر الأرقام: (1870، 3172، 3178، 7300). وصحيح مسلم: كتاب الحج، باب فضل المدينة... (467، 1370/468). من طرق عن الأعمش، عَن إبراهيم بن يَزيد التَّيْمِي، عن أبيه، عن عَلِيّ.

(59) سنن أبي داود: كتاب المنَاسِك، باب في تحريم المدينة، (2035)، ومسند أحمد (118/1). مِنْ طَرِيق همَّام بن يَحْيى، عَن قَتَادة بن دِعَامَة، عن أبِي حَسَّان مُسْلم الأعْرَج، عن عليٍّ.

قال ابن حجر في فتح الباري (261/12): سَنَدُه حَسَن. وقال الشيخ أحمد شاكر في هامش مسند أحمد بتحقيقه، دار المعارف، مصر (959/2): إسناده صحيح.

(60) وإضافة للمَراجِع السَّابِقة للصّحُف، فقد جَمَع الدُّكْتور رِفْعَت فَوْزِي عَبد المُطَّلِب الصحيفة، ونشرتها دار السلام، القاهرة وحلب وبيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.

(61) صحيح مسلم، المقدمة (ص7). والقضاء يستند إلى السنة.

(62) تقييد العلم: الخطيب (ص113). وقوله "وليضعه في بيته" أي يحفظ كتابه حتى لا تمتد إليه يد بالتغيير، وهذا يدل على ضوابط لديهم لحفظ السنة. والله أعلم.

(63) ونَجْرَان عَلى بُعْدِ تسعمائةٍ وعشرة كيلو مترات جَنوب شَرقي مَكَّة المُكَرَّمة. انظر: المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق بن غيث البلادي (ص314).

(64) ولدِرَاسَةِ أسَانِيد الكِتَاب، ورِوَايَاتِه، إضافة لترجمة الصحابي عَمْرو بن حَزْم، والنص الكامل للكتاب. راجِع البَحثَ الذي أعدّه الدُّكتور عَبد الله بن سعاف اللحياني، ونشرته مَجَلة الأحمديَّة بِدُبي، العَدد السَّابع، المُحَرَّم 1422هـ. بِعُنْوان "أَسَانِيد كِتَابِ عَمْرو بن حَزْم ﷺ، دِرَاسَة نَقْدِيَّة".

(65) صحيح البخاري: كِتَاب في اللقَطَة: بَاب كَيْف تُعَرَّفُ لُقَطَةُ أهلِ مَكَّة (2434)، وانظر الأرقام: (112، 6880)، وصحيح مُسْلم: كِتَاب الحج، باب تَحْرِيمِ مَكَّةَ وصَيدِها وخلاها وشَجرِها ولُقطَتها إلا لِمُنْشِدٍ على الدَّوام (1355/447). مِنْ طريق الْوَلِيدِ بنِ مُسْلِمٍ، عَن الأَوْزَاعِيِّ، عَن يَحْيَى بْنِ أَبِى كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبد الرَّحْمن، عَن أَبِي هُرَيرة.

(66) فتح الباري: ابن حجر (208/1).

(67) انظر: سُنَن التِّرْمذي: كِتَاب الأحْكَام، بَاب مَا جَاء فِي اليَمِينِ مَع الشَّاهِد، بَعد الحَديثِ (1343). والأُم: الشافِعيّ، كتاب الأَقْضِية، بَاب اليَمين مَع الشَّاهِد (625/7). ومُسْنَد أَحْمَد (285/5)، وفيه: أنَّهم وجَدوا فِي

كُتُب أوْ كِتَاب. وانْظُر مَواضِعَه الأخْرَى فِي تَخْريج الشَّيْخ شُعَيْب للحَدِيث في هَامش مُسْنَد أَحْمَد (125/37)، وهو صحيح لغيره بمجموع طرقه وشواهده.

(68) مَشَاهِير عُلَمَاء الأَمْصَار: ابن حبان (ص130، رقم 1024).

(69) مُصَنَّف ابن أبي شيبة (49/9، رقم 26953)، وتقييد العلم: الخطيب (ص134، 140).

(70) قَالَه الذهبي، في تذْكِرة الحُفَّاظ (36/1). وقال: حمل عن رسول الله ﷺ علمًا كثيرًا.

(71) البداية والنهاية: ابن كثير (503/7 – 509).

(72) صَحِيحُ مُسْلِمٍ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ (1218/147). مِنْ طَرِيقِ حَاتِمِ بنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِي، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيِّ بنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ بِهِ.

(73) وراجع كِتَاب "تَيسير الاطِّلاع عَلى أخْبار حجَّة الوَداع"، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى 1413هـ، وأعادت نشره دار النوادر بدمشق 1431هـ.

(74) انظر: التاريخ الكَبير: البُخَاري (186/7)، والتمييز: مسلم (ص176 رقم 19).

(75) الطبقات الكبير: ابن سعد (28/8).

(76) انظر: الطبقات الكبير: ابن سعد (28/8 رقم 2367، 252/9 رقم 4026)، والمعرفة والتَّاريخ: يعقوب بن سفيان (129/3)، والكفايَة: الخطيب (ص506).

وانظر: معرفة النسخ لبكر أبي زيد، في ترجمة سليمان بن قيس اليَشْكُري (ص151 رقم 110).

(77) تهذيب التهذيب: ابن حجر (178/4)، ترجمة سليمان بن سمرة. وقد ذكر البخاري في التاريخ الكبير نصًا منها، في ترجمة محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة (26/1).

(78) انظر: التاريخ الكبير: البخاري (290/2)، والتاريخ الأوسط: البخاري (393/1)، وسنن الترمذي (341/1 حديث رقم 182، 582/3 حديث رقم 1296).

(79) انظر كلام البخاري في كتاب العلل الكبير للترمذي (588/2).

(80) جَامِع التَّحْصيل في أحكام المراسيل: العلائي (ص165).

(81) أحاديث الحسن عن سمرة في المعجم الكبير: الطبراني (193/7– 231 من رقم 6800– 6963)، وأحاديث سليمان عن أبيه (245/7– 269، من رقم 6995– 7105).

(82) فقد روى البزار أول الصحيفة (448/10 رقم 4605)، ثم ذكر أكثر من سبعين حديثًا بإسناد الأول. وذكر ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (138/5) أنَّ البزار يروي منها نحو المائة.

(83) صحيح البخاري: كِتَاب الجِهَادِ والسِّيَر، باب الصَّبْر عِنْد القِتَال، (2818)، وصحيح مسلم: كِتَاب الجِهَادِ والسِّير، باب كَرَاهة تَمَنِّي لِقاء العَدو، (1742).

(84) المُحَدِّث الفَاصِل: الرَّامَهُرْمُزي (ص497).

(85) الكفاية: الخطيب (ص472).

(86) ذَكَرَ محمَّد بنُ خَيْرِ بنِ عُمَرَ الإشبيلي (575هـ) فِي فِهْرِستِهِ عن شيوخه إسنادَهُ فِي روايةِ الكتابِ عن خَارجةَ عن أبيه زيد (ص230 رقم 531).

(87) المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان (261/1). وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (346/6).

(88) تَقَدَّمت الإشارة إلى تَسْمِية المِئات مِنَ الصَّحابَة ومَن بَعْدَهُم مِمَّنْ كَتَب الحَديث أو كُتب عَنْه فِي كِتَاب "دِرَاسَات في الحَديث النَّبَوي وتَارِيخ تَدوينه" للدكتور الأعظَمي.

(89) صحيح البُخَارِي: كِتَاب العِلْم، بَاب كَيْف يُقْبَض العِلْم (ص34، قبل الحديث رقم 100).

(90) انظر: سُنَن الدَّارِمي (126/1)، والمَعرفَة والتاريخ: يعقوب بن سفيان (235/1)، والطَّبَقاتِ الكَبير: ابن سعد (333/2، 445/10)، وتَقييد العِلْم: الخطيب (ص136).

(91) انظر: سُنَن الدَّارِمي (ص126)، والسُّنَّة: محمد بن نَصر المَروَزي (ص102 رقم 98).

(92) ذكر أخبار أَصْبَهَان لأبِي نُعَيْم، في ترجمة دِرْهم بن مظاهر الزبيري (312/1).

(93) جامع بَيَان العِلمِ: ابن عَبْد البَر (331/1).

(94) رَوى أَبو نُعَيْم الأَصْبَهَانِي، أَحْمَد بن عبد الله بِسَنَده عن عَبْد الله بن أَحْمَد، قال: "حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا عَبْد الرَّزاق، قَالَ: سَمعْتُ مَعْمرًا يَقُول: كُنَّا نَرَى أَنَّا قَدْ أَكْثَرْنا عَن الزَّهْري حَتى قُتِلَ الوَلِيد، فَإِذَا الدَّفَاتِرُ قَدْ حُملَت عَلى الدَّوَابِّ مِنْ خَزَانَتِه، يَقُول: مِنْ عِلْم الزُّهْرِي". حِلْية الأولياء (361/3).

وانظر: الطبقات الكبير: ابن سعد (334/2)، وجامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر (1152/2)، وتاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر (400/59)، وتاريخ الإسلام: الذهبي (235/8).

(95) جَمَعَهُ وحققه وقدَّم له الدُّكتور الأعظمي، ونشره مكتب التربية العربي، الرياض، ط1، 1401هـ. وكان الدكتور نجم خلف في بحثه موارد البيهقي في السنن الكبرى، برقم (71)، قال: وهو من الكتب التي فقدت، ولم تبق منه إلا ما حفظته لنا بعض المصادر التي اقتبست منه.

(96) وطُبِعَت بِتَحقِيق د. محمَّد حَميدَ الله الهِنْدي، ونَشَرَتها مجَلَّة المَجْمَع العِلْمي بِدمشق، عدد 28.

وبِتَحْقيق د. رِفْعَت فَوْزي، ونَشَرَتْهَا مَكْتَبَة الخَانْجي بِالقَاهِرة، الطَّبْعَة الأولى 1406هـ.

وبِتَحْقيق عَلي الحلبي، ونَشَرَهُ المَكْتَب الإسْلامِي، ودَار عمّار، الطَّبْعَة الأولى 1407هـ.

(97) سير أعلام النبلاء: الذهبي (311/5). وانظر أيضًا في تسميتها بالصحيحة: هدية العارفين: البغدادي (510/2)، والأعلام: الزركلي (94/8).

(98) تهذيب التهذيب: ابن حجر (59/11).

(99) وأبو هريرة ﷺ أسلم في السنة السابعة من الهجرة عام خيبر، وتوفي بالمدينة قبل سنة 60، ودفن بالبقيع. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (578/2)، والمواضع التي أشار إليها شعيب في الحاشية.

(100) وهي بترقيم حميد الله، والحلبي (138) حديث. وبترقيم رفعت فوزي (139) حديث.

(101) انظر: طبقات ابن سعد (185/9)، والمعرفة والتاريخ: يعقوب (52/2)، وتقييد العلم: الخطيب (ص133)، والكفاية: الخطيب (ص329، 376، 503) والسير: الذهبي (473/4).

(102) تاريخ الدوري عن ابن معين (100/4 رقم 3354).

(103) انظر: طبقات ابن سعد (374/8)، وسنن الدارمي (127/1)، ومحدث الرامهرمزي (ص374)، وتقييد العلم: الخطيب (ص39، 40، 132)، وجامع ابن عبد البر (281/1).

(104) تقييد العِلْم: الخطيب (ص135).

(105) جامع الأصول: ابن الأثير (684/12).

(106) سير أعلام النبلاء: الذهبي (325/6).

(107) الرسالة المُسْتَطرفة لبيان مَشهور كُتب السُّنَّةِ المُشَرَّفة: الكتاني (ص32).

(108) الفهرست: النديم (ص278).

(109) ظهرت طبعات كثيرة للموطأ، بروايات متعددة، لا مجال لعرضها هنا، ويكفي أن نذكر:

الموطأ برواياته، تحقيق وتخريج وشرح سليم الهلالي، مكتبة الفرقان، دبي، 1424هـ.

وموطأ مالك: تحقيق محمد الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان، الطبعة الأولى 1425هـ.

(110) نشرته دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ، بتحقيق أحمد فريد المَزِيدي، وجعله في قسمين: الأول: ما عُثر من مخطوطة ابن إسحاق مفردة. والثاني: تكملته من سيرة ابن هشام المأخوذة من ابن إسحاق. وكان الجزء الموجود من مخطوطته طبع قبل طبعته الأخيرة تسع طبعات، أشار إليها المحقق، مبينًا مكان نشرها، وسنة النشر، وعدد المجلدات لكل نشرة.

(111) سير أعلام النُّبلاء: الذَّهبي (33/7).

(112) تدريب الراوي: السيوطي (118/1).

(113) المُحَدِّث الفَاصِل: الرَّامَهُرْمُزي (ص611).

(114) انظر: العلل لأحمد، رواية عبد الله (363/1 رقم 2294)، والتاريخ الكبير: البخاري (504/3)، والثقات: ابن حبان (360/6)، والجامع لأخلاق الراوي: الخطيب (281/2، 282).

(115) حَقَّقَه الدُّكتور عَامِر صَبري، ونَشَرته دَار البَشائر، بيروت، الطَّبْعَة الأولى 1421هـ.

(116) ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري (397/9، 464)، وتغليق التعليق (404/4).

(117) ذَكَره الإمام أحمد في العلل ومَعْرفة الرِّجَال، رواية عبد الله (121/1 رقم 540).

(118) المُحَدِّث الفاصل: الرَّامَهُرْمُزِيِّ (ص611).

(119) سير أعلام النبلاء: الذهبي (5/7).

(120) ذكره الكتاني في كتابه الرسالة المستطرفة (ص9، 41). قال الدكتور الأعظمي في حاشية (ص312) من كتابه دراسات في الحديث النبوي: مخطوطة بمكتبة فيض الله أفندي بإستانبول (رقم 541)، وأخرى في مكتبة إسماعيل صائب بأنقرة (رقم 2164)، وكذلك توجد نسخة بالمغرب الأقصى، وقد حققها الدكتور فؤاد سزكين، والآن – كما أخبرت – تحت الطبع".

قلت: طُبِع المَوجود منه بآخر كتاب المصنف لعبد الرزاق ومن روايته – راجع المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المجلس العلمي 1390هـ وتوزيع المكتب الإسلامي – الجزء العاشر من الصفحة 379 والجزء الحادي عشر.

(121) الفهرست: النديم (ص123). قال الأعظمي: ويبدو أنه كتاب المغازي للزهري مع بعض الإضافات من قبل معمر. وله آخر في التفسير، رواه عنه عبد الرزاق وابن المبارك وآخرون

(122) المُحَدِّث الفَاصِل (ص618). وانظر ترجمته في سِيَر أعْلام النُّبلاء (107/7).

(123) فهرسة مَا رواه محمَّد بن خَير بنِ عُمَر الإشْبيلي (ص113 رقم 179). والمُرَاد أنَّه مُرَتَّبٌ عَلى الأبْواب الفِقْهيَّة. وقَالَ النَّديم في الفِهرست (ص277): "له كتاب الجَامِع الكَبير يجري مجرى الحديث". وذَكر له النَّديم كِتَاب الجامع الصَّغير، وكِتَاب الفرائض.

(124) رسالة الإمام أبي دَاود السِّجستَاني إلى أهْلِ مَكَّة فِي وَصْفِ سُنَنه (ص46).

(125) الطبقات الكبير: ابن سعد (376/10).

(126) سير أعلام النبلاء: الذهبي (380/8).

(127) تذكرة الحفاظ: الذهبي (202/1).

(128) حققه الدكتور نزيه حماد، دار المطبوعات، جدة، 1971م. والدار التونسية، تونس، 1972م.

(129) حققه حبيب الرحمن الأعظمي، 1385هـ.

(130) حققه صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1407هـ.

(131) ذكرها النديم في الفهرست، والداودي في طبقات المفسرين، والبغدادي في هدية العارفين. وأشار إليها محقق كتابي الجهاد والمسند، والباحث محمد سعيد أحمد في رسالته الماجستير عبدالله بن المبارك محدثًا وناقدًا، في جامعة الملك عبد العزيز، فرع مكة المكرمة، 1401هـ.

(132) قال الذَّهَبِي فِي السِيَرِ (289/8): "سَكَنَ بَغْدَاد، ونَشَرَ بِهَا العِلْم، وصَنَّفَ التَّصَانِيف".

(133) راجع ترجَمته فِي سِيَر أعْلام النُّبَلاء (9/9).

(134) حقَّقَه عَبْد العَزيز بن عَبْد الرَّحْمَن العُثَيْم، ونَشَرتْه دَار السُّلْطَان بِمَكَّة، ط1، 1406هـ. وحَقَّقه محمود مُحَمَّد نَصَّار، ونَشَرته دار الكُتب العِلمية، بيروت، الطَّبْعة الأولى 1419هـ. وحَقَّقه عُمَر سُلَيْمَان الحفيان، ونَشَرته دَار العَطاء بالرياض، الطبعة الأولى 1422هـ.

(135) حقَّقه د مصطفى أبو الخير، ونَشَرتْه دَار ابن الجَوزي، الطَّبعة الأولى 1416هـ.

(136) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (250/1).